الأمم المتحدة S/2020/886

مجلس الأمن

Distr.: General
4 September 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 2 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة 1 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة إليكم من محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون هـ. ***سينيرلي أوغلو***
الممثل الدائم

090920 090920 20-11538 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 2 أيلول/سبتمبر 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

نظرا للادعاءات الباطلة التي أدلى بها الممثل القبرصي اليوناني في نيويورك في بيانه الخطي فيما يتعلق بالمناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى التي أجراها مجلس الأمن تحت عنوان "العنف الجنسي المتصل بالنزاعات: تحويل الالتزامات إلى امتثال" في 17 تموز/يوليه 2020، أود أن أسترعي انتباهكم إلى الحقائق التالية.

بعد القضاء على شراكة "جمهورية قبرص" في أعقاب الهجوم القبرصي اليوناني الذي نُفذ في كانون الأول/ديسمبر 1963، طُرد القبارصة الأتراك بالقوة من جميع أجهزة الدولة وخضعوا لحملة تطهير عرقي. وقُتل مئات المدنيين، وأصبح الآلاف لاجئين بدون مأوى. ويجب ألا ننسى أنه أمام هذه الفظائع المرتكبة ضد الشعب القبرصي التركي، نُشرت لأول مرة في الجزيرة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، في عام 1964. وفي الواقع، كانت ظروف المعيشة اللاإنسانية المفروضة على السكان القبارصة الأتراك قاسية لدرجة أن الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك وصفها بأنها "حصار حقيقي" في تقريره المؤرخ 10 أيلول/سبتمبر 1964 (S/5950) المقدم إلى مجلس الأمن. وقبل بضعة أيام فقط، وتحديدا في 14 آب/أغسطس، تم مرة أخرى إحياء ذكرى وفاة 126 قبرصيا تركيا، من بينهم أطفال ونساء ومسنون، في الجزيرة من قبل أسرهم المكلومة والشعب القبرصي التركي. وكان هؤلاء الأشخاص قد قُتلوا في مجازر في قرى موراتاغا وساندَلار وأتليلار. ومن الطبيعي أن يُتوقع من الممثل القبرصي اليوناني، الذي يدعي بكلمات سامية المعنى أن مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية ينبغي ألا يُفلتوا من العقاب، أن يفسر لماذا لا يزال مرتكبو هذه الفظائع وفظائع مماثلة طلقاء، بعد مرور 46 عاما على ارتكابها. ومن الحقائق التي لا يمكن إنكارها أن الشعب القبرصي التركي هو الذي كان عليه أن يتحمل انتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية خلال الفترة المشؤومة 1963-1974 في الجزيرة، والادعاءات الكاذبة التي أدلى بها الممثل القبرصي اليوناني في بيانه ليست سوى جهدا عقيما يرمي إلى إعادة كتابة التاريخ ليناسب آلية الدعاية القبرصية اليونانية.

ولا بد من التأكيد على أن الحقائق التاريخية هي الأخرى لا تدعم محاولة تصوير مسألة قبرص وكأنها مسألة "غزو" من قبل تركيا. والحقيقة الجلية هي أن مشكلة قبرص نشأت في عام 1963 عندما حاول الشريك القبرصي اليوناني في جمهورية قبرص لعام 1960، المنشأة بموجب المعاهدات الدولية، فرض إرادته السياسية على القبارصة الأتراك بقوة السلاح وحوَّل الجمهورية الثنائية القومية إلى كيان قبرصي يوناني خالص. وقد اعترف أيضا الزعيم القبرصي اليوناني حينذاك، غلافكوس كليريدس، في مذكراته الصادرة بعنوان "قبرص: شهادتي"، بهذه السياسة القبرصية اليونانية العميقة الجذور في قبرص حيث أفاد بما يلي: "كان الشغل الشاغل للقبارصة اليونانيين هو جعل قبرص دولة قبرصية يونانية تعيش فيها أقلية قبرصية تركية مشمولة بالحماية" (المجلد الثالث، الصفحة 105).

وفي واقع الأمر، تدخلت تركيا في الجزيرة، وفقا لحقوقها والتزاماتها بموجب معاهدة الضمان لعام 1960، بعد الانقلاب اليوناني – القبرصي اليوناني الذي وقع في عام 1974، والذي كان يرمي إلى ضم الجزيرة إلى اليونان (إينوسيس). وبالفعل، وصف الانقلابَ في حد ذاته الزعيمُ القبرصي اليوناني حينذاك، الأسقف مكاريوس، في كلمته أمام مجلس الأمن في 19 تموز/يوليه 1974، بأنه "غزو" من جانب اليونان. وتم التدخل التركي على خلفية حملة اضطهاد ممنهجة شُنت ضد القبارصة الأتراك على مدى

11 سنة. ويجب ألا ننسى أيضا حقيقة أن أيا من قرارات مجلس الأمن بشأن قبرص لا يصف التدخل التركي المشروع والمبرر في عام 1974 بأنه "غزو".

ولذلك، فإننا نرفض كل الادعاءات التي لا أســـاس لها الواردة في البيان المذكور أعلاه الذي أدلى به الممثل القبرصـــي اليوناني، ونؤكد مرة أخرى أنه ما لم يتم التخلي عن هذه الحملة العدوانية للتضـليل التي تنتهجها الإدارة القبرصـــية اليونانية لصـــالح نهج قائم على الحقائق، فإن احتمالات تعزيز الثقة والتوصـــل في نهاية المطاف إلى تسوية بين الجانبين ستظل قاتمة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد **دانا**
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص